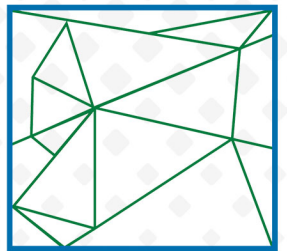


الرشوة في سوريا: ظاهرة قديمة جديدة عزها الضعف الحكومي في مكافحتها



أيلول/سبتمبر 2022

سوريون
من أجل
الحقيقة
والعدالة
Syrians
For Truth
& Justice



الرشوة في سوريا: ظاهرة قديمة جديدة عززها الضعف الحكومي في مكافحتها

ساهم الارتفاع الهائل في معدلات الفقر وانتشار النشاطات الاقتصادية غير الشرعية وتقييد وسائل الإعلام إلى تحول ظاهرة الرشوة إلى ممارسة عامّة في سوريا

بتاريخ 10 آب/أغسطس 2022، ظهر الممثل السوري "يزن السيد" في [مقابلة](#) إذاعية مصورة عبر إذاعة "شام إف إم"، تحدّث فيها عن حيثيات "هدم مطعم" يملكه في منطقة مشروع دمر بدمشق عام 2018. وكشف "السيد" في حديثه الإذاعي أنّه دفع مبلغ عشرة ملايين ليرة سورية لـ "موظفة بلدية" ولشخص آخر "موظف في التجمع التعاوني السكني للنقابات المهنية في مشروع دمر"، وكان ذلك أثناء قيامه باستصدار ترخيص للمطعم، وفي سبيل "تزييت الوضع" كما وصفه.

بعدها بأيام معدودة، وتحديداً بتاريخ 13 آب/أغسطس 2022، [صرّح](#) مصدر مسؤول من محافظة دمشق، لموقع "أثر برس" المقرب من الحكومة السورية، بأنّ الرد على تصريحات "يزن السيد" التي انتشرت عبر مواقع التواصل سيكون "من خلال المحاكم". وكذب المصدر جميع الادعاءات التي وجهها السيد في مقابله الإذاعية المشار إليها.

ظهر يزن السيد مرة أخرى يوم 17 آب/أغسطس 2022 في [مقابلة](#) على الإذاعة نفسها (شام إف إم)، وروى رواية أخرى نفى فيها ما ذكره في تصريحاته السابقة، وأكد أن الأموال التي دفعها كانت للمتعهد الذي ادّعى حينها أنها لموظفين عموميين. وقدم اعتذاره على الهواء لـ "رئيسة البلدية" ولـ "التجمع السكني في مشروع دمر". الأمر الذي أثار التساؤلات بين السوريين حول الضغوطات التي تعرض لها للتراجع عن تصريحاته.

1. الرشوة في القانون السوري:

عرّف الاجتهاد القضائي الرشوة بأنها "عمل يتم باتفاق شخصين ووجود إرادتين وبإيجاب وقبول بين الراشي والمرتشي، فالأول يعرض الرشوة والآخر يقبلها"¹، ولا تتم الرشوة إلا "إذا توافرت عناصرها المكونة لها وأهم هذه العناصر أن يكون العمل المطلوب إنجازه داخلاً في وظيفة المرتشي أو يدعي أنه داخل فيها، والقانون وحده هو الذي يبين عمل الموظف وما يجب أن يقوم به ولا يمكن أن يكلف أحد بأمر لم يجعله القانون من واجباته بحكم الوظيفة"².

تعدّ الرشوة من جرائم الإخلال بالوظيفة العامة³، كالاختلاس والإهمال وإعاقة تطبيق القوانين. وقد تناول المشرع السوري الصورة الأساسية لجريمة الرشوة في [قانون العقوبات العام](#) رقم 148 لعام 1949 وفي [قانون العقوبات الاقتصادية](#) رقم 3 لعام 2013، حيث اعتبرها جنحة عندما يكون الغرض من الرشوة القيام بعمل مشروع من أعمال وظيفة المرتشي، وجناية عندما يكون هذا الغرض متمثلاً بالقيام بعملٍ منافعٍ لوظيفته⁴. وقد أسبغ القانون السوري على هذه الجريمة وصفاً مزدوجاً، فكان الفاعل الأصلي فيها هو المرتشي أي الموظف العام، بينما الراشي صاحب المصلحة يعتبر شريكاً له بارتكاب الجريمة، وينالان ذات العقوبة⁵.

¹ نقض سوري - جنحة 1395 قرار 369 تاريخ 06 تموز/يونيو 1959، قاعدة 675 - يمكن الاطلاع عليه في شرح قانون العقوبات الجزء الأول، أديب استانبولي صفحة 499.

² نقض سوري - جنحة 1100 قرار 1265 تاريخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1961، قاعدة 671. يمكن الاطلاع عليه في شرح قانون العقوبات الجزء الأول، أديب استانبولي صفحة 497.

³ تناول قانون العقوبات العام الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة في بابه الثالث، تحت عنوان الجرائم الواقعة على الإدارة العامة.

⁴ قانون العقوبات العام رقم 148 لعام 1949 (المادتان 341-342)، وقانون العقوبات الاقتصادية بهدف مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية رقم 3 لعام 2013 (المادة 15).

⁵ قانون العقوبات العام رقم 148 لعام 1949 (المادة 343).

توسع قانون العقوبات في تعريف "الموظف العام" وجعله يشمل كل من يتولى خدمة عامة، حيث تذكر المادة 340 منه "يعد موظفاً بالمعنى المقصود في هذا الباب كل موظف عام في السلك الإداري أو القضائي وكل ضابط من ضباط السلطة المدنية أو العسكرية أو فرد من أفرادها وكل عامل أو مستخدم في الدولة أو في إدارة عامة"، ويتابع في المادة 341 "كل موظف وكل شخص ندب إلى خدمة عامة سواء بالانتخاب أو بالتعيين، وكل امرئ كلف بمهمة رسمية كالحكم والخير والسنديك".

2. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

جرّمت [اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد](#)⁶ الرشوة إن ارتبطت بعمل موظف عمومي وطني، حيث نصت أن على كل دولة طرف اعتماد "ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية، عندما ترتكب عمداً:

أ. وعد موظف عمومي بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية.

ب. التماس موظف عمومي أو قبوله، بشكل مباشر أو غير مباشر، مزية غير مستحقة، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية".

ولكن رغم أن سوريا وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 09 كانون الأول/ديسمبر 2003، إلا أنها لم تصادق عليها⁷ وبالتالي لا تعد طرفاً ملتزماً بها، ولم تقم بخطوات جدية تبين استعدادها لضمان اعتماد ما يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال المذكورة في الاتفاقية.

3. ترتيب سوريا على مؤشر مدركات الفساد:

تذيلت سوريا عام 2021 [مؤشر مدركات الفساد العالمي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية](#)، حيث حصلت على تقييم 13 من 100، واحتلت المرتبة 178 بين 180 دولة. فيما كشفت [بيانات صادرة عن مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد OCCRP عام 2021](#) أيضاً أن الرئيس السوري "بشار الأسد" هو واحد من أكثر خمسة زعماء فساداً في العالم، إضافةً إلى الرئيس البيلاوسي "ألكساندر لوكاشينكو" والرئيس التركي "رجب طيب أردوغان".

وبالعودة لذات [مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2010](#)، أي قبل الصراع السوري، فقد كان تقييم سوريا حينها 25 من أصل 100 نقطة، وكانت تحتل المرتبة 127 بين 180 دولة. الأمر الذي يبين أن الفساد في سوريا قديم العهد، ولم

⁶ قرار الجمعية العامة 4/58 المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2003.

⁷ موقع الأمم المتحدة الخاص بالمعاهدات، متاح على:

https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XVIII-14&chapter=18

يأت نتيجة الصراع، بل كان الفساد والمحسوبية -إضافةً إلى قمع الحريات- أسباباً رئيسةً لاندلاع الاحتجاجات التي شهدتها البلاد عام 2011 وما تلاها من نزاع مسلح.

4. مجالات انتشار ظاهرة الرشوة وأثرها على حقوق الإنسان:

وفقاً للمفوضية السامية لحقوق الإنسان والحكم الرشيد في الأمم المتحدة⁸ "يمكن للفساد أن ينعكس انعكاساً مدمراً على توفر السلع والخدمات المرتبطة بحقوق الإنسان وجودتها وقدرة الحصول عليها. كما أنه يقوض سير المؤسسات والعمليات وشرعيتها، وسيادة القانون وفي نهاية المطاف، الدولة بحد ذاتها". وفي الوقت الذي تشهد فيه سوريا تردياً غير مسبوق في الأوضاع الاقتصادية،⁹ تنتشر الرشوة ومختلف مظاهر الفساد الأخرى بصورة واسعة في معظم نواحي الحياة في مناطق سيطرة الحكومة السورية. وقد تمددت هذه الظاهرة خلال سنوات الصراع عبر ارتباطها بالأنشطة العسكرية والاقتصادية غير الشرعية التي انخرطت فيها مختلف أطراف النزاع وعلى رأسها الحكومة السورية، حيث أصبح دفع وتلقي الرشا والهدايا والأتاوات جزء من نظام الحياة اليومية في مناطق سيطرتها.

ينطبق هذا الحال على معظم جوانب الحياة، حيث شكل انتشار ظاهرة الرشوة في سوريا طريقاً سالكاً لانخراط الأطراف العسكرية والأمنية في النشاطات الاقتصادية غير القانونية، نظراً لأن أنشطة التهريب وتجارة السلاح والمخدرات والاتجار بالبشر وعمليات ابتزاز المعتقلين وذويهم⁹ والابتزاز مقابل الحماية،¹⁰ جميعها تُمرَّر بدفع الرشا وتبادل المنافع بين هذه الأطراف.

وقد أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في 2 آب/أغسطس 2022، بخصوص المفقودين في الجمهورية العربية السورية¹¹ إلى الأثر السلبي لذلك على قضية المفقودين في سوريا وعلى عائلاتهم التي تعاني معظمها من ظروف اقتصادية رديئة أصلاً. في حين أكد عدد من المحامين لمنظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة أن توقيع إخلاء السبيل لمعتقل من قبل القاضي أصبح يكلف ما بين 3 - 8 ملايين ليرة سورية. ويختلف "سعر الرشوة" بحسب التهم وجسامتها، مع العلم بأن ليس هنالك ضمانات بحصول إخلاء السبيل فعلاً.

⁸ يذكر تقرير المرصد الاقتصادي السوري التابع للبنك الدولي لعام 2022: "ساهمت عوامل الصراع، والنزوح، وانهيار الأنشطة الاقتصادية في تدهور المستوى المعيشي للأسرة. ارتفعت معدلات الفقر المدقع ارتفاعاً مطرداً منذ بداية الصراع، وهذا ما يعكس تدهوراً في فرص كسب العيش والتنازل التدريجي لقدرة الأسرة على التكيف. أما من الناحية غير النقدية، فقد ساءت فرص الحصول على المأوى، وسبل العيش، والصحة، والتعليم، والمياه، والصرف الصحي بشكل كبير منذ بدء النزاع. في ظل التدهور الكبير لنظام الرعاية الصحية في أعقاب الحرب التي استمرت عقداً من الزمان، أدت جائحة كورونا عام 2019 إلى تفاقم الضعف والهشاشة". متاح على:

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/syria/publication/syria-economic-monitor-spring-2022-lost-generation-of-syrians>

⁹ أظهر استطلاع أجرته الرابطة السورية لكرامة المواطن عام 2020 أن 72% من المستجيبين من ذوي المعتقلين قد دفعوا أو طُلب منهم دفع أموال لمعرفة أماكن اعتقالهم. متاح على: https://syacd.org/wp-content/uploads/2021/08/Normalisation_of_Horror_AR.pdf

¹⁰ الإيكونوميست. بشار الأسد يفرغ الدولة السورية المدمرة. نشر في 16 حزيران/يونيو 2022. متاح على: <https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2022/06/16/bashar-al-assad-is-hollowing-out-syrias-ravaged-state>

¹¹ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في الدورة السادسة والسبعون، البند 74 (ج) من جدول الأعمال. المفقودون في الجمهورية العربية السورية. ص 19. نشر في 2 آب/أغسطس 2022. متاح على: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/447/64/PDF/N2244764.pdf?OpenElement>

وتتسع الآثار السلبية الناتجة عن انتشار هذه الظاهرة لتتطال مختلف جوانب الحياة في سوريا. فقد أدت أزمة إصدار جوازات السفر التي شهدتها مديريات الهجرة والجوازات في مختلف المحافظات السورية منذ صيف عام 2021، إلى ازدهار سوق السمسرة والرشوة والابتزاز للمواطنين السوريين.¹² ومن ناحية أخرى، في الوقت الذي تُعتبر فيه بعض وظائف القطاع الحكومي فرصة لتحقيق الكسب غير المشروع،¹³ أصبح الحصول على عمل في هذا القطاع متوقفاً على الصلات الشخصية ودفع الرشوة في الغالب، الأمر الذي ينعكس سلباً على تحقيق معيار تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

كما تنامت ظاهرة الرشوة ضمن الجيش السوري أيضاً خلال سنوات النزاع. حيث ينبغي على العسكري أن يقوم بدفع مبالغ نقدية كبيرة أو تقديم هدايا عينية أو تقديم خدمات لقاء الحصول على إجازة أو تأجيل الالتحاق،¹⁴ أو حتى لقاء مجرد تجنب الإساءات والانتهاكات في كثير من الحالات.¹⁵ ورغم تأسيس ما سمي "لجنة مكافحة الفساد في الجيش" عام 2017 تحت ضغط روسي وفقاً لبعض المصادر،¹⁶ إلا أن اللجنة نفسها واجهت تهماً بالفساد والعمل على تصفية حسابات شخصية بين ضباط الجيش السوري.¹⁷

أما في القطاع الصحي، فقد أدى انتشار جائحة كورونا منذ مطلع عام 2020 إلى تفاقم ظاهرة دفع الرشا مقابل الحصول على خدمات طبية خاصة بالجائحة، وقد أفادت العديد من مصادر الإعلام المحلية أن الكثير من المواطنين قاموا بدفع رشوة مقابل الحصول على نتيجة سلبية لاختبار كورونا داخل مختبرات تابعة لوزارة الصحة السورية،¹⁸ أو مقابل عدم الخضوع للحجر الصحي.¹⁹

5. تعامل الحكومة السورية مع ظاهرة الرشوة:

يمثل الاستبداد بيئة مثالية لازدهار ظواهر الفساد، ومنها الرشوة. حيث يؤدي القمع وتقييد حرية الإعلام والتعبير وغياب الشفافية إلى تعطيل آليات المحاسبة الفعالة، ويسهل إفلات الفاسدين من العقاب. وفي سوريا، مارست السلطة القمع طوال العقود الخمسة الماضية، ودأبت على تقييد وسائل الإعلام وتحييد دور المجتمع المدني، وعملت

¹² موقع جريدة عنب بلدي. أزمة جوازات السفر في دمشق مستمرة رغم الوعود. نشر في 23 أيار/مايو 2022. متاح على: <https://www.enabbaladi.net/archives/575312>

¹³ موقع تلفزيون سوريا. كيف يعيش موظف القطاع العام في سوريا بـ 100 ألف ليرة؟ نشر في 30 آب/أغسطس 2022. متاح على: <https://www.syria.tv/180919>

¹⁴ موقع درج ميديا. رشاوى ولجوء وابتزاز جنسي مقابل التهرب من الخدمة العسكرية في سوريا. نشر في 13 نيسان/أبريل 2021. متاح على: <https://daraj.com/70138/>

¹⁵ مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية. عنصر من جيش التحرير الفلسطيني رفض دفع رشوة فاعتقل بتهمة عصيان الأوامر العسكرية. نشر في 21 آب/أغسطس 2021. متاح على: <https://www.actionpal.org.uk/ar/post/15909>

¹⁶ جريدة المدن. العلويون يحتجون على فساد "لجنة مكافحة الفساد في الجيش". نشر في 21 حزيران/يونيو 2019. متاح على: <https://bit.ly/3wYFpSX>

¹⁷ جريدة الشرق الأوسط. تدخل روسي لـ«كيح الفساد» في الجيش السوري. نشر في 16 كانون الثاني/يناير 2019. متاح على: <https://bit.ly/2TUNqCF>

¹⁸ بلدي نيوز. في سوريا رشوة تقلب نتيجة فحص كورونا من إيجابي إلى سلبي. نشر في 20 كانون الأول/ديسمبر 2020. متاح على: <https://bit.ly/3Bpmx2p>

¹⁹ مركز حرمون للدراسات المعاصرة. سياسة نظام الأسد في إدارة أزمة كورونا. نشر في 12 نيسان/أبريل 2020. متاح على: <https://bit.ly/3RhvqQQ>

على تخوين كل من يحاول الكشف عن الفساد أو الحديث عن تلقي موظفين ومسؤولين حكوميين للرشا. وقد كان لهذا دور كبير في اندلاع الاحتجاجات في مختلف المناطق السورية عام 2011، خصوصاً إذ تزامنت مع دخول شبكات التواصل الاجتماعي، وانتشار نموذج "المواطن الصحفي" الذي فرض على السلطة واقعاً جديداً أكثر تعقيداً في مجال الإعلام.

إلا أن هذا كله لم يمنح السلطات السورية من مواصلة سياسة القمع وتكريم الأفواه نفسها التي واظبت عليها طوال العقود السابقة؛ فحتى بعد مضي أحد عشر عاماً على الصراع، ما زال الحديث عن الفساد في سوريا يواجه بالتكذيب والترهيب والاعتقال، طالما أنه لا يندرج ضمن بروباغندا السلطة. فمع استحداث "فرع مكافحة الجرائم المعلوماتية" التابع لوزارة الداخلية السورية وصدور [المرسوم التشريعي رقم 17 لعام 2012](#) المتعلق بتطبيق أحكام قانون التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية، ثم صدور [القانون رقم 20 لعام 2022](#) الخاص بالجريمة المعلوماتية،²⁰ أصبح لدى السلطة الأداة القضائية التي تلزمها لتجريم المواطنين السوريين الذين يوجهون الانتقادات والتهامات للموظفين الحكوميين. وفي نيسان/أبريل 2021 أصدر الفرع المذكور نشرة تضمنت قائمة بعشرين حساب وصفحة عامة على وسائل التواصل الاجتماعي،²¹ معتبراً إياها "صفحات مشبوهة ووهمية وخطيرة نظراً لأدوارها المرتبطة بوهن عزيمة الأمة"، وقد كانت هذه الحسابات والصفحات جميعها تتحدث عن مختلف مظاهر الفساد في سوريا.

من ناحية أخرى، يبدو أن السلطات السورية لا تكتفي بقمع من يتحدث عن الفساد والرشوة، بل تقوم أيضاً باستغلال القوانين و"حملات مكافحة الفساد" لتحقيق أهدافها وأغراضها الخاصة. ففي حزيران/يونيو 2017، أطلق الرئيس السوري بشار الأسد ما أسماه [مشروع الإصلاح الإداري في سوريا](#)، والذي يهدف وفقاً لوضعيه إلى "معالجة الخلل بكل جوانبه" في المؤسسات وإلى "قياس رضا المواطن والموظف ومكافحة الفساد". ومع نهاية عام 2019 بدأ الإعلام السوري الرسمي يتداول أخباراً تتحدث عن حجوزات احتياطية وقرارات صادرة الأملاك المنقولة وغير المنقولة لعدد من كبار رجال الأعمال السوريين الموالين للحكومة، معلنةً عن بدء مرحلة جديدة تدعى "مكافحة الفساد"،²² إلا أن هذه الإجراءات نفسها كانت تفتقر إلى الشفافية، وتم الاكتفاء بقرارات الحجز الاحتياطي ضد المتهمين. وفي حين يجري الحديث منذ عام 2019 عن [مشروع قانون الكشف عن الذمة المالية](#) الذي يهدف لمكافحة الكسب غير المشروع عبر إلزام متولي الخدمة العامة بالإفصاح عن ممتلكاتهم وأموالهم، إلا أن المشروع لم يرَ النور حتى اللحظة، رغم الوعود المتكررة من جانب وزارة التنمية الإدارية بقرب موعد صدوره.²³ الأمر الذي يعيد إلى الأذهان [المرسوم التشريعي رقم 60 لعام 1977](#) الخاص بتشكيل لجنة التحقيق في الكسب غير المشروع الذي تم إنفاذه لمدة ستة

²⁰ سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. سوريا: قانون الجرائم المعلوماتية أداة إضافية لقمع حرية التعبير عن الرأي. نشر في 14 تموز/يوليو 2022. متاح على: <https://bit.ly/3D03zR8>

²¹ صفحة "حزب البعث العربي الاشتراكي فرع جامعة تشرين الشعبة الحزبية الثانية" على منصة فيسبوك. نسخة عن القرار نشرت في 28 تموز/يوليو 2022. متاح على: <https://bit.ly/3wXwXlY>

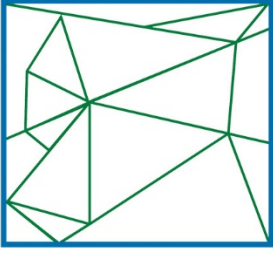
²² عنب بلدي. ماذا وراء مكافحة الفساد في سوريا. نشر في 5 كانون الثاني/يناير 2020. متاح على: <https://www.enabbaladi.net/archives/353479>

²³ سناك سوري. توقعات التنمية الإدارية خابت.. قانون "من أين لك هذا" لم يصدر. نشر في 16 شباط/فبراير 2020. متاح على: <https://snacksyrian.com/?p=120439>

أشهر حينها، ولم تُبذل خلالها أية جهود حقيقية لتطبيقه، ثم تم تناسيه لاحقاً²⁴ وبدا أن الغرض منه اقتصر على تخويف بعض المسؤولين الكبار غير المرضى عنهم في ذلك الحين.

في ظل هذا النموذج من الأداء الحكومي، مضافاً إليه الارتفاع الهائل في معدل الفقر، وانتشار النشاطات الاقتصادية غير الشرعية، وتقييد وسائل الإعلام وانتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير، يبدو جلياً أن الرشوة -وسواها من مظاهر الفساد في سوريا- ليست مجرد ظاهرة، ولا تقتصر على بعض القطاعات فحسب، بل هي بنية ومنهجية جذرية ما زالت تسيّر كافة نواحي الحياة في البلاد.

²⁴ أخبار الاقتصاد السوري. من لجنة التحقيق في الكسب غير المشروع إلى التعامل مع الفساد بهدوء.. فمتى يصبح الخوف حليف الفاسدين. نشر في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. متاح على: <https://bit.ly/3eipFU1>



من نحن؟

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (STJ) منظمة غير حكومية وغير ربحية، تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. تم تأسيس المنظمة عام 2015، ومقرها فرنسا منذ عام 2019.

"سوريون" منظمة حقوقية سورية، مستقلة و غير منحازة تعمل في جميع أنحاء سوريا. تقوم شبكتنا من الباحثين/ات الميدانيين/ات برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث على الأرض في سوريا والإبلاغ عنها عبر جمع الأدلة، بينما يقوم فريقنا الدولي من خبراء/ات حقوق الإنسان والمحامين/ات والصحفيين/ات بحفظ الأدلة، فحص الأنماط التي تتخذها الانتهاكات، وتحليل ما ينجم عن هذه الانتهاكات من خرق للقانون السوري المحلي والقوانين الدولية.

نحن ملتزمون بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع السوري، وإيصال أصوات ضحايا الانتهاكات من السوريين، بغض النظر عن العرق، الدين، الانتماء السياسي، الطبقة الاجتماعية، و/أو الجنس. يقوم التزامنا برصد الانتهاكات على فكرة أن التوثيق المهني لحقوق الإنسان الذي يلبي المعايير الدولية هو الخطوة الأولى لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة في سوريا.



WWW.STJ-SY.ORG



[STJ_SYRIA_ENG](https://twitter.com/STJ_SYRIA_ENG)



EDITOR@STJ-SY.ORG